بحقّ السماء... ماذا تريد قناة العربية؟

معن البياري

صارت المذابح المهولة التي يُواظب على ارتكابها جيش العدوان في غزّة تتوازى مع فائض من «الموضوعية» في تغطيات قناة العربية (وشقيقتها «الحدث»)، قوامها عرض جميع زوايا الخبر، الأمر الذي لا يستقيم في أفهام القائمين على هذا العمل إلا بإبراز ما ينطق به المتحدّث باسم الجيش، عن وجود مسلحين إرهابيين في الموقع الذي استهدفه قصفٌ إسرائيلي، وأودى بحياة مائة غزّي أو أكثر أو أقلّ، قد يكونون نائمين في مدرسةٍ تحوّلت مركز إيواء، أو في أثناء تأديتهم صلاة الفجر، أو قد يكونون في خيامهم، وهم النازحون المشرّدون. ما من جريمة حربٍ مثل هذه تُرتكب إلا وتلقى شاشة «العربية» شديدة الحرص على إخبارنا ببياناتٍ للجيش الإسرائيلي، بمفرداته وصياغاته، بكثير من التأكيد عليها. وفي المقدور أن يعتبر واحدُنا هذا الحال «مهنيّة» إعلامية، فمن الضرورة أن نعرف ما يقولُه أعداؤنا وما يبرّرون به جرائمهم، غير أن الذي يتّضح، وينكشف، في مرّاتٍ صارت بلا عدد، أن «العربية» تفشل في تظهير البعد المهني المحض، عندما يتبيّن لك بيُسر أن ثمّة «هوىً» نافذاً في سياسة التحرير التي تتبعها يميل إلى اعتبار مرويات الجيش المعتدي ذات صدقية، وأوْلى بأن نتعامل معها حقائق مؤكدة. ولا يبدو هنا «اتهامٌ» من هذا العيار متزيّداً، فهذه سائر الفضائيات تنقل إلى مشاهديها ما يتكلّم به المتحدّثون باسم هذا الجيش، بل ويحدُث أن تنقل على الهواء مباشرة المؤتمرات الصحافية لهؤلاء، لكننا لا نذهب إلى اتّهامها بشيء، ببساطة، لأن ناقل الكفر في هذا الموضع ليس بكافر، فيما هو كافرٌ هناك. عندما بدأت «العربية» بثّها من دبي، في مارس/ آذار 2003، في غضون الحرب على العراق، لقيت حماساً من نخب عريضة، ومن جمهور واسع، صدورا عن قناعة بأن الملعب الإعلامي يتسع للجميع، ومن الطيّب أن تتنوع الاجتهادات والمنظورات التحريرية في تقديم الأخبار والتقارير والبرامج، ثم صودفت على شاشة هذه القناة التي جاءت لتختلف، ولتكون «أعقل» من غيرها، برامج وتغطيات على سويّة من التميّز، وذات مهنيّة، وموشّاة بمواقف تحترمها، ولو اختلفت نسبياً معها في هذا التفصيل أو ذاك، غير أن مسار القناة بدأ يهبط إلى ما يثير الارتياب، أو أقلّه التحفظ، في غير شأن عربي، ولما بدا لاحقا أنها تتبنّى رؤية شديدة العدائية للإسلام السياسي. قلنا إن لها الحقّ في انحيازاتها، وحتى عندما حلّ الربيع العربي بثوراته في مصر وغيرها، اتّصف بعضنا بكثير من التسامح، وسوّغ لها اصطفاءاتها. ولكن الذي صار يتبدّى أن ذلك الهبوط الملحوظ صار يأخذ القناة إلى انحدارٍ مهنيٍّ مريع. كل أرشيف القناة قبل حرب الإبادة في غزة قضية والذي يُرى ويسمع على الشاشة بعدَها قضية أخرى. لم يكن متصوّراً أن تنتحر الفضائية العربية، التي صارت تبثّ من الرياض، فتتشاطر مذيعة منها مع خالد مشعل، عندما رضي بالظهور على هذه الشاشة، فتخاطبه عن عيشه في الفنادق وتحت المكيّفات. لم يكن متخيّلاً أن تنتقي القناة لتحاورهم في النعقيب على ملمّات في غزّة ضيوفا على عداء شديد ضد المقاومة لتتيح لهم الكلام المعيب إياه. لا شيء من الحياء، ولا قليل من الأخلاق، عندما تجهّد، بمثابرة، بغرض إقناع مشاهديها، بمسؤولية «حماس» عن جرائم الجيش الغازي.

لم يسرّنا، في سنوات مضت، منع هذه القناة وإغلاق مكاتبها في قطاع غزّة، غير مرة، بأوامر من وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس، ردًا على بثّ «أخبار مفبركة»، (أحدها عن عملاء في الحركة)، غير أن الكيل طفح، في مذبحة مدرسة حي الدرج، السبت الماضي، وفي مذابح النصيرات ومواصي خانيونس وغيرهما، عندما انعدم الحسّ الأخلاقي، وغاب النضح السياسي، وعندما انتحرت مواضعات الصنعة الإعلامية المحضة، واندفنت بديهيّات الصحافة وأعرافها. ثم صار سؤالاً من شديد اللزوم الجهر به عالياً، ما الذي تريده بالضبط قناة العربية، لا بالذي تفعله بنفسها فقط، بل أيضا بالذي تريد أن تحرّبه في الوجدان العربي العام؟ أليس من حكيم يُرشد القائمين على هذه المحطة إلى الفرق بين الموضوعية وقلة الحياء، بين التوازن في عرض زوايا الأخبار وانفضاح الانحياز إلى أعداء الأمة المجرمين. لم يصرّح وزير خارجية السعودية، فيصل بن فرحان، مرّة بغير الإلحاح على وقف العدوان، وبغير تحميل إسرائيل المسؤولية عن الجرائم المشهودة، لكن البادي أن ثمّة رأيا آخر لدى القناة.

بحقّ السماء، ما الذي تريده قناة العربية بالضبط؟

تمزيق الدولة العراقية

احمد سعداوي

في كلّ القرارات التي اتّخذتها قوى «الإطارالتنسيقي» (الشيعي) في العراق، أو التي تُحاول فرضها، كما هو مُقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، المثير للجدل، ينبري برلمانيون من هذه القوى، أو مُدوّنون مُوالون لهم، بالهتاف أنّه رأيُ الأغلبية، وحقّها. يمكن أن نأخذ التظاهرات التي خرجت ضدّ مقترح التعديل، وفي مدينة النجف نفسها معقل المؤسّسة الدينية الشيعية الأبرز، مثالاً على رفض قطاعات من هذا المجتمع، الذي يدّعي الإطاريون تمثيله، لهذه القرارات المُخرّبة نسيجَ المجتمع العراقي، التي تثير الفتنة والفرقة ولا تنفع أحداً بشيء.

ولكن، دعنا من هذا، ولنذهب إلى "حقّ تمثيل الأغلبية". وهو أمرٌ مررنا عليه كثيراً، ولكنّه غير واضح عند المتحمسين للقرارات الطائفية، أو يتجاهلونه عمداً. الأمر الأوضح من الشمس أنّه، في النُظم الديمقراطية، لا توجد كيانات سياسيةٌ تمثّل جماعةً سكّانيةً بشكل تلقائي، وإنّما من خلال صناديق الاقتراع. وهذه الصناديق تحتكم إلى الإرادة الشعبية المُتغيّرة والمتحوّلة حسب الظروف، وحسب تفاعل الناخبين مع وعود (أو إنجازات) النُخَب السياسية التي تُسمك بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. أي أنّ الشعب يمنح تفويضاً مُؤقّتاً في مدى الدورة البرلمانية وحسب. إن كانت القوى السياسية الشيعية حريصةً على تمثيل المجتمع الشيعي العراقي، فإنّها ستكون معنيّةً بسماع مُختلف الأصوات التي تُعارض سياساتها الطائفية والأصولية، التي تُرجئ الدولة العراقية خطواتٍ إلى الوراء، وتُعزّز الانقسامات الموجودة. إنّ الاستثمار بين المُؤيّدين الأكثر أصولية وتطرّفاً داخل المجتمع الشيعي، أو بين المُرتبطين بهذه الأحزاب بعلاقةٍ زبائنيةٍ قائمةٍ على شبكات التوظيف وضخّ الأموال، لن يُعزّز سوى عزلتهم، وتعجيل الصدام المجتمعي، الذي يختزن كلّ يوم عناصر رفضٍ جديدةٍ، وينتظر لحظةً التفجير القادمة، التي قد تكون مع أولّ انخفاضٍ قاسٍ لأسعار النفط، وقدّ بانت بوادرها، فصرّحت بعض الجهات، ومنها اللجنة المالية في البرلمان العراقي، بأنّ المُرتّبات للشهر المقبل قد تتأخّر بسبب تراجع أسعار النفط. ويلتذكّر هؤلاء السياسيون جيّداً ما حدث في تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019. فما حصل لم يكن وليدَ اللحظة، وإنّما مُجرّد لحظة انفجارية تراكماتٍ سابقةٍ، وهذا ما يجري اليوم أيضاً. ولن ينفع التخوين أو التخويف بالاتهامات الجزافية في منع الناس من إعلان رفضهم.

لا يوجد شيء اسمه «حكم الأغلبية»، ففي غالبية الدول هناك أقليّةٌ فعّالةٌ تُدير الدولَ وحكوماتها، ديمقراطيةً كانت أو غيرَ ديمقراطية. والاختلاف أنّه في الأنظمة الديمقراطية يكون الشعب قادراً على تغيير هذه النُخْبة من الأقلّية الفعّالة بين فترة وأخرى. تنجح الأقلية الحاكمة أحياناً في توسيع قاعدة مؤيّديها من خلال سياسات تخدم جميع المواطنين، أو تذهب إلى العزلة، لأنّها تمثّل مصالحَ «أقلّية» من المجتمع. هناك أنظمةٌ ملكيةٌ في دول كثيرة ربّما أكثر شعبيةً وشرعيةً من عدّة أنظمة ديمقراطية بسبب هذه التفصيلة؛ أنّها تخدم جميع المواطنين، وليس فئةً مُحدّدةً على حساب الآخرين.

إن كانت الأحزاب المتنفّذة في العراق اليوم تريد زيادةَ شعبيتها، وتريد تأجيل الانفجار الشعبي القادم، فعليها التخلّي عن هذه السياسات، التي تدفع إلى تكبيل الدولة العراقية بحبال الأصولية الدينية أكثر فأكثر.

تساؤلات مقلقة تسبق الانتخابات النيابية في الأردن

محمد أبو رمان

بدأت الحملات الانتخابية في الأردن تملأ الشوارع في العاصمة عمّان ومختلف محافظات المملكة، وتتولّى عمليات الإشهار والإقلاع للقوائم الحزبية على صعيد الوطن الأحزاب السياسية، بالتزامن والتوازي مع القوائم المحلية على مستوى المحافظات، في انتخاباتٍ يُفترض أن تكون منعرجاً تاريخياً للتطوّر السياسي في البلاد، واختباراً قوياً لمدى إمكانية الانتقال في العملية السياسية بأسرها نحو العمل الحزبي، وتداول السلطة بين الحكومات والأغلبيات البرلمانية، إذا نجاوزنا الأسئلة التي تحيط باليوم التالي للانتخابات، وهي كبيرةٌ وكثيرةٌ، وتوقّفنا عند تساؤلات ما قبل الانتخابات، فهي لا تقل أهمّيةً عن سابقتها، وتغلّف (هذه التساؤلات) العديدَ من الهواجس والتحدّيات المحيطة بمجريات الانتخابات المقبلة، والتي يفضلنا عنها أقلّ من شهر (10 سبتمبر/ أيلول)، ولعلّ السؤال الأكثر أهمّية يتمثّل في الوظائف الثقيلة للحزب الإسرائيلية على غزّة على العملية الانتخابية. كان النقاش في دوائر القرار سابقاً عمّا إذا كان يُفترض إجراءُ الانتخابات أو تأجيلها بسبب الظروف الإقليمية الحالية، وانتصر الموقف الذي يُؤيّد التأجيل، لكنّ ذلك كان ضمن دائرة توقّعات مُختلفة، تذهب إلى أنّ الحرب لن تستمرّ حتى الشهر المقبل من جهة، وأنّ المخاوف كانت مرتبطةً بشعبية جماعة الإخوان المسلمين، التي قد ترتفع بصورة كبيرة للترابط بينها وبين حركة حماس، من جهةٍ ثانية، وعلى عدم توقّع توسّع الحرب وامتدادها إلى المنطقة، لكن ماذا لو أنّ الحرب فعلاً امتدّت، ونفّذت إيران ضربة عسكرية وردّت إسرائيل، وأصبح الأردن وسط إقليم مُلتهب بالحروب، وربّما جزءاً منها (من خلال الصواريخ أو المسيّرات التي قد تحاول اختراق الأجواء الأردنية من هنا أو هناك). عندها، هل سيتستمرّ الإصرار على الانتخابات وعقدها كيفما اتفق؟!

يواجه سيناريو إجراء الانتخابات وسط المناخ الإقليمي المشحون بالصراع العسكري وتداعياته مجموعة من الإشكالات؛ أولاً لن تكون الأحزاب السياسية قادرةً في حملاتها الانتخابية على مخاطبة الناخب الأردني، الذي سيكون بطبيعة الحال شارد الذهن نحو ما يحدُث في الجوار، ما سينعكس على قدرة الأحزاب خلال الفترة القصيرة المتبقّية على بناء قواعد شعبية وجماهيرية للتصويت لها، بخاصّة أنّ هناك مشكلةً قبل ذلك تتمثّل في العمر القصير لأغلب الأحزاب السياسية الجديدة، المُقرّبة من الخطّ الرسمي أو التي تمثّل شرائحَ اجتماعية تميل إلى الجانب المحافظ أو الوسطي سياسياً، والطرف الوحيد الذي ستصبّ هذه الظروف في صالحه هو جماعة الإخوان المسلمين (!)؛ فلو يقودنا ذلك إلى التساؤل الثاني: فلو افترضنا أنّ الظروف الإقليمية تجمّدت عند هذه الحدود من التوتّر، أو تراجعت نحو الهدوء، فإنّ هناك هواجسَ حقيقية لدى تأثير الحرب في غزّة على نسب الاقتراع والتصويت، ثمّة توقّعاتٌ تذهب إلى أنّ الحراك الحزبي، بخاصّة في المحافظات المختلفة، والقائمة الوطنية، قد يرفعان نسبَ الاقتراع بدرجة محدودة تصل إلى 35% في أفضل التوقّعات، لكنّ هناك في المقابل قراءاتٌ تتخوّف من هبوطٍ حادٍّ وملحوظٍ بسبب العزوف نتيجةَ الظروف الإقليمية، وعدم قناعة شريحةٍ اجتماعيةٍ في المدن الكبرى بجدّية العملية الحزبية، والحديث عن نسبة قد تصل إلى 23%، وهي نسبةٌ منخفضةٌ جدّاً، وتُشكّل صدمةً للجميع، بخاصّة لبواعير هذا المسار الجديد المُقترض لتكريس العمل الحزبي في قلب العملية السياسية.

في الطرف الآخر، يكمن التساؤل بشأن النسبة التي يمكن أن تحصل عليها جماعة الإخوان المسلمين، المفترض أنّها تمثّل المعارضة الرئيسية، فبين اتجاه يتخوّف من مفاجأة كبيرة وتحقيق نتائج غير مسبوقة (كما حدث في الجامعة الأردنية على صعيد القائمة الجامعية عندما حصل التيّار الإسلامي على نصف عدد الأصوات)، وهناك توقّعات، حتّى في داخل الحركة، لا تتوقّع مفاجأةً كبيرة، بل ترى أن أفضل ما يمكن أن تحصل عليه الحركة في القائمة الوطنية لا يتجاوز ما بين ثمانية إلى تسعة مقاعد، ومثلها أو أقلّ في القوائم المحلّية، ما يعني أقلّيةً محدودةً في مجلس النواب المقبل. ولعلّ هذا يقود إلى التساؤل عمّا ستحصل عليه الأحزاب، التي يُتوقّع أن تكون المنافس الأكثر شراسة لـ«الإخوان»، وربّما تتجاوز حصّة الجماعة، والمقصود هنا حزبا الميثاق الوطني وإرادة، وكلاهما، بالرغم من المدّة القصيرة، تمكّنا من بناء قواعد حزبية سريعة تستند إلى بنية اجتماعية ممتدّة بين المحافظات، ويمتلكان التيّار المحافظ بألوانه المختلفة (يمين الوسط أو يسار الوسط، كما تصف الأحزاب نفسها هُويّتها السياسية، بالرغم من أنّ البرامج الانتخابية لا تشي بفروق جوهرية في هُويّتها السياسية والفكرية!)، تليها أحزاب أخرى مثل الحزب الوطني الإسلامي (تشكّل من مجموعات من المنشقّين عن «الإخوان»، وآخرين من حزبي زمزم والوسط الإسلامي)، وحزب تقدّم، ثمّ مجموعة من الأحزاب التي قد تتمكّن من اجتياز العتبة الحزبية (مثل حزب العمّال، وحزب عزم، وتحالف نماء والعمل، والاتحاد الوطني...).

> يتخوّف اتجاه من تحقيق الإخوان المسلمين نتائجَ غير مسبوقة، كما في الجامعة الأردنية عندما حاز التيّار الإسلامي نصف عدد الأصوات

يرتبط عددُ الأصوات المطلوبة للعتبة بنسبة التصويت والمشاركة في الانتخابات النيابية، وكلّما انخفضت النسبة كان ذلك مُحفّزاً للأحزاب الصغيرة للحصول على مقاعد في البرلمان، والعكس صحيح. وفي هذه، ذلك التسجيل الذي تم تداوله في نطاقٍ واسعٍ، ونشرته مُعظم صفحات التواصل الاجتماعي، ودار الحديث فيه بين رئيس المجلس السابق محمّد نكّالة وأحد أعضاء المجلس، إذ تضمّن هذا التسجيل شبهةَ فساد، وتدخّل غير مقبول من أحد وزراء عبد الحميد الذبيبة، المقرّبين منه والمحسوبين عليه، وقد فشر كثيرون ما حصل بأنّه محاولاتٌ من حكومة الذبيبة لإبعاد المشري عن رئاسة المجلس، والإبقاء على نكالة، الذي يتهمه المقربون بأنّه إدارة الذبيبة التي يعتمد عليها في إفساد أيّ تفاهم مع مجلس النواب. وقد تصاعدت المطالبات بضرورة التحقيق في هذا الفيديو المُسرّب، واعتبره كثيرون دليلاً قاطعاً على تدخّل الحكومة في سير هذه الانتخابات، وبالطريقة التي تضمن ولاء رئيس المجلس للحكومة، وعدم الموافقة على تكليف حكومة مُؤقّتة أخرى، مطالبات جعلت العضو المُتهم في التسجيل يُدلي بتصريح اذاعته وسائل الإعلام، أشار فيه إلى أنّ الحديث المُسرّب، الذي دار بينه وبين رئيس المجلس، ليس له أيّ علاقة بموضوع الانتخابات، وأنّه كان بخصوص محاولة الحصول على مولّد كهربائي لمنطقته في الجنوب، وهو ما تناوله كثيرون بالتندّر والسخرية، وطرحوا كثير تساؤلات عن الطريقة التي يدار بها المجلس، والتحالفات المتكوّنة داخله، التي لا تعدو بحثاً عن استفادة شخصية وجهوية من دون أن يكون للمصلحة العامة فيها نصيب.

وجدير بالذكر، أنّه على الرغم من أنّ الليبيين تعوّدوا تمسّك السياسة ومتصدّري المشهد بمناصبهم، والاحتفاظ بكراسيهم ما امكنهم ذلك، وبالتالي ليس أعضاء مجلس الدولة استثناءً من ذلك، إلّا أنّه هناك كثير من العوامل التي أسهمت في زيادة الاحتقان وعدم القبول بالنتائج، لعلّ أهمّها التوقيت الذي أُجريت فيه هذه الانتخابات، الذي تزامن مع إعلان مجلس النواب البدء في قبول ملفّات الترشّح لرئاسة المجلس الرئاسي، الذي اشترط فيه حصول المترشّح على 20 تزكيةً من أعضاء مجلس النواب، ومثلها من أعضاء مجلس الدولة، الأمر الذي يُمكّن رئاسة مجلس الدولة من لعب الدور المفصلي والمُؤثّر في هذا المجال، كما أنّ التقارير التي حدث بين مجلسَي الدولة والنواب، إبّان تولّي المشري رئاسة مجلس الدولة في السنة الماضية، واتفاقهما على خريطة طريق مشتركة تقوم على إجراء الانتخابات، بعد إقرار قوانينها المحالة من لجنة 6 + 6، والتخلّي عن حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها الذبيبة، جعل الأخيرة تُبذل المساعي، وتقوم بالتدخّلات من أجل إبعاد المشري، لنسف أيّ إمكانية تفاهم مع البرلمان، تقارب لو حدث، فإنّ عبد الحميد الذبيبة وحكومته سيدفعان ثمنه.

وفي العموم، يبقى الخلاف والاختلاف حول تلك الورقة، وما أثاره قبولها أو رفضها من جدل داخل المجلس، ليس أمراً عابراً، بل خلاف سياسي يتجاوز محمد نكّالة وخالد المشري، ويعكس مصالحَ سياسية لأطراف خارج المجلس، بل تصل إلى أطراف إقليمية ودولية تتعارض وتتقاطع مصالحها، الأمر الذي قد يُؤدّي إلى انقسام أخر لعدم وجود نيّة صادقة في توحيد المؤسّسات، والوصول إلى كلمة سواء، تنهي هذا التشظّي، وتُخرج البلد من نفق طال مكوثه فيه.

(كاتب ليبي)

ليبيا أو الاستمرار في تقسيم المقسّم

أبو القاسم علي الربو

في وقت ينتظر الليبيون استحقاق الانتخابات على أمل الوصول إلى استقرار دائم ينهي الصراعات التي أتت على مقوّمات الدولة كلّها، وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام الدول المتداخلة في الشأن الليبي، التي تعمل جميعها للاستفادة من هذا الوضع الاستفادة المثلى التي تحقّق مصالحها. كثيرون لا يرون الانتخابات عصا سحرية تحلّ مشكلات البلاد كلّها، ولكنّها في الأقلّ ستساهم في إنهاء ويلات الانقسام المؤسّساتي الذي دفع الليبيون ثمنه، وأدّى، فيما أدّى، إلى زيادة معاناتهم الحياتية اليومية، إلّا أنّه، وبعد هذا الانتظار الذي استمر سنوات وهم يمنّون أنفسهم في كلّ مرّة بقرب موعده، فوجئ الجميع بما حدث بانتخاب رئيس ما يعرف بمجلس الدولة في العاصمة طرابلس، الذي قاد إلى انقسام المجلس جسميّ، على غرار ما حصل في معظم المؤسّسات الليبية، بعد أن تشبّث كلّ من المُترشّحين بقانونية انتخابه ليكون في رأس هذا المجلس.

ورقة انتخابية وحيدة كانت كفيلةً بإسقاط ورقة التوت عن هذا الجسم الذي لا يزال يجثم على صدور الليبيين منذ أكثر من عشر سنوات، جسم أجاد الاختلاف بأقدار مع مجلس النواب، لأنّهما (المجلسيْن) يدركان أنّ اختلافهما هو السبيل الوحيد لبقائهما بعد أن فقدا شرعيّتهما على غرار الأجسام الأخرى كلّها، رغم تصريحاتهما المُتكرّرة بأهمّية الوصول إلى انتخابات تُعيد للدولة هيبتها وتساهم في إنهاء الانقسام والتشظّي بين شرق البلاد وغربها، تلك التصريحات التي لم تجد تطلّي على الغالبية، فنبات البقاء في المناصب لا تحتاج ذكاءً استثنائياً، وفشلها في إنجاز أيّ استحقاق يعرفه الجميع، على الرغم من الملايين التي صُرفت على هذه الأجهزة، حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي، كانت كفيلةً بحلحلة هذه الأوضاع المأساوية التي تعيشها البلاد في الأصعدة كلّها، بل أسهم هذان الجسمان، بصفة خاصّة، في إهدار الأموال وممارسة الوساطة والمحسوبية، واستغلال المناصب في تحقيق المكاسب القبلية والعائلية الضيّقة، وساهما في إجهاض أيّ جهدٍ أو محاولة لحلّ الأزمة أو الاتفاق على تسوية يتنازل فيها الجميع من أجل الجميع.

ورقةٌ انتخابيةٌ اختلف حول قانونيتها الباحثون عن المناصب، وتشبّث كلّ فريق بما أحقيته في ترؤس هذا الجسم الغريب، الذي زرعه اتفاق الصخيرات (2015، لإنهاء الحرب الأهلية الليبية) «الثانية» المندلعة منذ 2014)، لإرضاء أعضاء المؤتمر الوطني العام، الذين اشترطوا أن يكون لهم دورٌ في المشهد في مقابل الاعتراف بانتخابات مجلس النواب، ليصبح، منذ ذلك الحين، جسماً شارك مع غيره في تعطيل الانتخابات، وفي التمديد لهم، وفي مصادرة إرادة الشعب الليبي وحقّه في اختيار من يحكمه، واخترْنَ وظيفة هذا الجسم في إعاقة أيّ توافق في الحوار، ليعفق الأزمة ويديمها، ساعتها لن يكون ممكناً أن نرى دولةً متماسكة، وساعتها قد لا يكون خيار الفيدرالية، الذي ترفضه مُكوّنات عراقية كثيرة، قادراً على ردم الهوّة التي أحدثها دعاة تطبيق الدولة لحساب مذهب معيّن.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

> اكّدت الورقة الانتخابية أنّ الأجسام السياسية الليبية المتنافسة ترى أنّ قيام الدولة وتوحيد مُؤسّساتها قد يُلغيان مكاسبها

للتدخّل الخارجي العلني والصريح، إلّا أنّ انعدام توفّر الرغبة في السعي بجدّية إلى الخروج من الوضع الراهن من هذه الأجسام عامل آخر داخلي لا يمكن تجاهله، سيّما أنّ جُلّ هذه الأجسام، إن لم تكن كلّها، تعتبر ما يجري من فوضى فرصةً حقيقيةً لاستفادة لا يمكن تعويضها، وأنّ قيام الدولة بمفهومها المتكامل، وتوحيد مُؤسّساتها، قد يُلغيان هذه المكاسب ويقوّضانها، بل قد يجد كثيرون من متصدّري المشهد أنفسهم في قفص الاتهام نتيجةَ ما ارتكبوه طوال هذه المدّة، ولعلّ ما حصل في هذه الجلسة دليلٌ لا يحتاج تأكيداً على أنّ المجلس وتركيبته أبعدُ ما يكون من مفهوم الديمقراطية، وأنّ الفاعلين في هذا المجلس بعيدون بسنوات ضوئية من مفهوم التداول السلمي على السلطة، التي صدعوا رؤوسنا بالتغنّي به، في مشهدٍ ينطبق عليه وبدقّةٍ ما صرّح به خالد المشري، أحدُ المُترشّحين لرئاسة المجلس، الذي وصفه بـ«بلطجية سياسية». وفي السياق نفسه، وبعيداً عن المناكفات واللغط والاتهامات المتبادلة بين أعضاء المجلس، وهي أمورٌ يتوقّعها الليبيون، ولا يستغربون حدوثها من ساسة جاءت بهم الأقدار، ليتشبّث كلٌّ منهم بمنصبه، مهما كان الثمن الذي سيدفعه الوطن والمواطن، إلا أنّ الأمر اللافت للنظر، المرّة هذه، ذلك التسجيل الذي تم تداوله في نطاقٍ واسعٍ، ونشرته مُعظم صفحات التواصل الاجتماعي، ودار الحديث فيه بين رئيس المجلس السابق محمّد نكّالة وأحد أعضاء المجلس، إذ تضمّن هذا التسجيل شبهةَ فساد، وتدخّل غير مقبول من أحد وزراء عبد الحميد الذبيبة، المقرّبين منه والمحسوبين عليه، وقد فشّر كثيرون ما حصل بأنّه محاولاتٌ من حكومة الذبيبة لإبعاد المشري عن رئاسة المجلس، والإبقاء على نكالة، الذي يتهمه المقربون بأنّه إدارة الذبيبة التي يعتمد عليها في إفساد أيّ تفاهم مع مجلس النواب. وقد تصاعدت المطالبات بضرورة التحقيق في هذا الفيديو المُسرّب، واعتبره كثيرون دليلاً قاطعاً على تدخّل الحكومة في سير هذه الانتخابات، وبالطريقة التي تضمن ولاء رئيس المجلس للحكومة، وعدم الموافقة على تكليف حكومة مُؤقّتة أخرى، مطالبات جعلت العضو المُتهم في التسجيل يُدلي بتصريح اذاعته وسائل

من تظاهرة سابقة لتوديد الانتخابات، بنغازي، 24 ديسمبر 2021 (عبد الله دوما/فرانس برس)

العراق بين الدولة والمذهب

إياد الدليمي

يتصاعد الجدلُ في العراق، ويكبر يوماً بعد آخر، بسبب ما يُعرف بتعديل قانون الأحوال الشخصية، الذي تسعى إليه كتلٌ برلمانيةٌ شيعية. ليس كلّها بالتأكيد، فالتعديل المُقترح يلقى رفضاً من شخصيات برلمانية سنّية أيضاً. ولتبسيط الأمر للقارئ أكثر، تطرح بعض القوى المُمثّلة للإسلام السياسي الشيعي في البرلمان العراقي تعديلاً على القانون الخاصّ بالأحوال الشخصية في العراق، الذي أقرّ عام 1959، ويتضمّن القضايا الخاصّة بالزواج والطلاق والمواريث وحقّ الحضانة والنفقة... وما إلى ذلك.

بحسب مُشرّعين وقانونيين، يعدّ القانون العراقي للأحوال الشخصية (1959) من بين أكثر القوانين العربية والإسلامية عصريةً، لما تضمّنه من سلطة للدولة.

يُنتج التعديل الجديد على القانون ما يُشبه السلطة الموازية لقضاء الدولة وقوانينها، فهو يفتح المجال واسعاً على التلاعب بموادها، فيصرّحت بعض الجهات، ومنها اللجنة المالية في البرلمان العراقي، بأنّ المرتّبات للشهر المقبل قد تتأخّر بسبب تراجع أسعار النفط. ويلتذكّر هؤلاء السياسيون جيّداً ما حدث في تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019. فما حصل لم يكن وليدَ اللحظة، وإنّما مُجرّد لحظة انفجارية تراكماتٍ سابقةٍ، وهذا ما يجري اليوم أيضاً. ولن ينفع التخوين أو التخويف بالاتهامات الجزافية في منع الناس من إعلان رفضهم.

لا يوجد شيء اسمه «حكم الأغلبية»، ففي غالبية الدول هناك أقليّةٌ فعّالةٌ تُدير الدولَ وحكوماتها، ديمقراطيةً كانت أو غيرَ ديمقراطية. والاختلاف أنّه في الأنظمة الديمقراطية يكون الشعب قادراً على تغيير هذه النُخْبة من الأقلّية الفعّالة بين فترة وأخرى. تنجح الأقلية الحاكمة أحياناً في توسيع قاعدة مؤيّديها من خلال سياسات تخدم جميع المواطنين، أو تذهب إلى العزلة، لأنّها تمثّل مصالحَ «أقلّية» من المجتمع. هناك أنظمةٌ ملكيةٌ في دول كثيرة ربّما أكثر شعبيةً وشرعيةً من عدّة أنظمة ديمقراطية بسبب هذه التفصيلة؛ أنّها تخدم جميع المواطنين، وليس فئةً مُحدّدةً على حساب الآخرين.

إن كانت الأحزاب المتنفّذة في العراق اليوم تريد زيادةَ شعبيتها، وتريد تأجيل الانفجار الشعبي القادم، فعليها التخلّي عن هذه السياسات، التي تدفع إلى تكبيل الدولة العراقية بحبال الأصولية الدينية أكثر فأكثر.

> التعديل على قانون الأحوال الشخصية العراقي ينتج ما يُشبه سلطةً موازيةً لقضاء الدولة

على القانون، بل محاولةٌ لإيجاد سلطةٍ أخرى خارجَ نطاق الدولة، سلطةٍ بيدها صولجان التشريع والفقه، بيدها سطوة رجال الدين الشيعة، سلطةٍ تسعى إلى تجريد الدولة من أدواتها، تماماً كما جُرّدت من الأداة الأهمّ؛ القوّة التي يجب أن تكون مُحتكرةً بيد الدولة، بعد تأسيس «الحشد الشعبي»، الذي صار اليوم بعُدّة وعدد وقرار سياسيٍّ تفوق ما لدى الدولة، بل وصل الأمر إلى أنّ قرار السلم والحرب لم يعد أصلاً بيد الدولة العراقية، وصارت تلك الميليشيات قادرةً على أن تُدخل العراق في أتون حربٍ أو تركن به نحو سلامٍ هي تريده، متى ما احتاجت إلى هذا الخيار أو ذاك. تمثّل سطوة رجال الدين في العراق، وهنا نتحدّث عن رجال الدين الشيعة حصراً، سطوةً لا جدل فيها، فهي بمثابة المُحرّك الخلفي لديناميكية النظام الذي تأسّس في العراق عقب الغزو الأميركي (2003)، تجنح هذه السطوة بالبلاد نحو تأسيس لا يشبهه حتّى ولاية الفقيه في إيران، وهي التي تُقدّم نفسها متكاملةً مع المشروع الإيراني بطريقة ما. أكثر من ذلك، هذه السلطة الدينية التي تتحكّم في تفاصيل الواقع العراقي كلّها ترى في نفسها الأقدر على أن تُحرّك مُجريات الأمور في ظلّ هيمنة أتباعها على مؤسّسات الدولة العراقية كلّها. بالمناسبة، باتت القوى العراقية الأخرى، السنّية والكردية والليبرالية، بلا أنياب في ظلّ البرلمان الذي تشكّل عقب انتخابات 2021، الذي يُمثّل أحدَ أسوأ الدورات في عراق ما بعد 2003، بسبب ضعف المشاركة، الكبير أصلاً في تلك الانتخابات، وما تبعه من انسحاب للكتلة الفائزة فيها؛ كتلة التيّار الصدري. من هنا يأتي خطر مُقترَح تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق، فالأمر لن يتوقّف عند هذا الحدّ، فمثلما سعى الدستور العراقي الذي أُقرّ عام 2005 إلى تريسخ سلطة الدولة، رغم ما فيه من مثالب، هناك اليوم محاولاتٌ لسطوة المذهب على هذه الدولة، ولعلّ قبل هذا التعديل المُقترَح تم إقرار عطلة «عيد الغدير»، عبر تشريع برلماني، رغم كلّ ما في هذه المناسبة من خلافاتٍ جوهرية بين المسلمين، وما تبع ذلك من جدل طائفي تجدّد واستجدّ في كلّ عام بسبب هذه العطلة.

لا يمكن لك أن تدير دولةً بعقلية رجل الدين لا يرى في الآخر إلا نِدّاً له، ومنافساً، وربّما عدوّاً أيضاً. لا يمكن لك أن تُحدث نظاماً أبوياً يرعى مكوّنات الشعب كلّها، في اختلاف مذاهبهم وأديانهم وعرقياتهم، وأنت لا ترى فيهم إلا نحو تجذّر سلطة الليبي على حساب سلطة الدولة، وسلطة الفقه الطائفي على حساب سلطة الدولة الأبوية التي لا تُفرّق بين مواطنيها، ساعتها لن يكون ممكناً أن نرى دولةً متماسكة، وساعتها قد لا يكون خيار الفيدرالية، الذي ترفضه مُكوّنات عراقية كثيرة، قادراً على ردم الهوّة التي أحدثها دعاة تطبيق الدولة لحساب مذهب معيّن.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

مراوغات على جرّار حبك المُفاوضات

عيسى الشعيبي

منذ تأسيسها بالحديد والنار، لم تلجأ دولة الإرهاب المنظّم إلى خيار التفاوض إلا لفرض حقائق الأمر الواقع، وترسيم النتائج الحربية المُتحقّقة على الأرض، بما في ذلك خطوط وقف إطلاق النار، على نحو ما تجلّى في أول مفاوضات في العام 1949 لعقد اتفاقيات هُدنة، تولّى إبرامها في رودس، بعيداً عن الأنظار، ضبّاطٌ من العرب واليهود، أتوا إلى تلك الجزيرة النائية عن ساحة الصراع، ليس لإجراء مزيدٍ من الحوار والمساومات وهدر الوقت بلا طائل، وإنّما لتوقيع وثائق كانت أقرب ما تكون إلى الإستسلام الكامل.

حتّى حرب 1967، لم يعرف الصراع العربي الإسرائيلي أيّ نوع من المُفاوضات، كما أنّ نتائج هاتَين الحربَين لم تُرسَم على الورق، فتولّت قواتُ الاحتلال فرضَ خطوط وقف إطلاق النار بقوّة النار ذاتها. وكسابقتها، لم تُوفَّق أيضاً النتائجُ الميدانية (النكسة) أو توقيعها، إلى أن أرسلت الأمم المتّحدة مبعوثها غونار يارينغ لتدشين أول مُفاوضات غير مباشرة، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، ليستمرّ ذلك العبث إلى ما بعد حرب 1973، التي أعادت الروح، من دون جدوى أيضاً، إلى لعبة المراوغات هذه، التي استُعيدت عنها بمفاوضاتٍ مباشرة، كانت «كامب ديفيد» أول ح

من مفهوم الردع العسكري إلى اللجم الدولي

رندة حيدر

حطّم هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مُعتقداتٍ مفاهيمَ سائدة كثيرة في إسرائيل، وفي مقدمتها العقيدة القتالية الإسرائيلية. فالحرب التي تخوضها إسرائيل ضدّ قطاع غزّة منذ أكثر من 300 يوم حطّمت المُكوّنات الأساسية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، كما حدّدتها الخطّةُ المُتعدّدة السنوات التي وضعها في عام 2016 رئيسُ الأركان آنذاك غادي آيزنكوت، وارتكزت على أربعة مبادئ أساسيةٍ: الردع، والإنذار المُبكّر، والحسم، والدفاع.

ما شهدته إسرائيل في 7 أكتوبر، وحروب الاستنزاف التي تخوضها منذ ذلك الحين في أكثر من جبهة، أكبر دليل على انهيار مقولة الردع والحسم، ويُجمع عدّة استراتيجيين إسرائيليين على حاجة إسرائيل الملحّة إلى عقيدةٍ أمنيةٍ جديدةٍ في ضوء التطوّرات التي تشهدها المنطقة، وتداعيات هجوم 7 أكتوبر. ما قامت، وتقوم به إسرائيل، منذ ذلك التاريخ، هو لاسترجاع الردع الذي أصبح تحقيقه أمراً شديد التعقيد، وصعبَ المنال، ولا سيّما في ضوء استمرار الغرق الإسرائيلي في غزّة، والتطوّرات في جبهات الإسناد المُتعدّدة، والدخول الإيراني إلى الواجهة بعد الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، وأخيراً بعد اغتيال لم تعترف به إسرائيل لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران، وتهديدها بردٍّ عسكريٍّ قاس، يُضاف إلى تهديد حزب الله بالردّ على أغتيال قائده العسكري فؤاد شكر. وقد يكون من الشواهد على انهيار مقولة الردع الإسرائيلي بقاءُ الإسرائيليين قرب الملاجئ تحسُّباً لوقوع هجوم عليهم منذ أكثر من أسبوع. وفي انتظار تحقيق الردع الموعود، وترميم قدرات الجيش الإسرائيلي، لم يبقَ أمام إسرائيل سوى الاعتماد مرحلياً على الترهيب اللفظي، خصوصاً للوساطات

> أداء حكومة تصريف الأعمال في إعداد الداخل اللبناني لمواجهة احتمال نشوب حرب أداءٌ لا يرقى إلى مستوى خطورة الحدث

الدولية التي يقوم بها الثلاثي الأميركي - القطري - المصري للجم ردود إيران والحوثيين وحزب الله. وهكذا تبدو إسرائيل حالياً تعتمد أسلوبَ اللجم الدولي، أكثر من اعتمادها أسلوب الردع، الذي فقد بعد 7 أكتوبر كثيراً من تأثيره.

اعتمد أسلوب الردع الإسرائيلي، في الماضي، بصورة أساسية على التفوّق العسكري الإسرائيلي، والأذى الضخم، الذي يمكن أن يُلحقه بالخصم، والاعتماد على كيّ الوعي المتراكم، والردع الناتج عنه، من خلال شنّ حملات عسكرية ضدّ «حماس» في غزّة خلال العقدَين الأخيرَين، وعلى الهدوء النسبي الذي ساد الحدود مع لبنان بعد الحرب في يوليو/ تمّوز 2006. لكنّ تأثير الردع هذا تهاوى أخيراً ولم يعد فاعلاً. لنأخذ مثلاً تأثير التهديدات الإسرائيلية ضدّ حزب الله من التقارير كلّها التي تُنشر في لبنان بشأن الاستعدادات العسكرية للحزب، سواء للردّ على إسرائيل أو استعداده لمواجهة الردّ على الردّ، لا يبدو أنّ الحزب يتخوّف من ضربة إسرائيلية قاسية وعنيفة، فهو يتحضّر لها منذ اليوم الأول، ويُدرك الأثمان التي سيدفعها من حياة مقاتليه، ولكنّه، من جهة أخرى، يبدو واثقاً بترسانته الصاروخية، ومن صواريخه الدقيقة ومُسيَّراته، ومُستعداً لخوض أيّام قتالية، في ضوء قناعته أنّ إسرائيل ليست معنيةً بالانجرار إلى حرب إقليمية. وفي الواقع، راكمت معارك الإسنادُ التي يخوضها الحزب منذ عشرة أشهر لديه تجربةً، وشكّلت عنده نموذجاً مُصغّراً لما قد يحدُث في مواجهةٍ عسكريةٍ واسعة النطاق مع إسرائيل. وهذا لا يعني أنّ الحزب ليس حسّاساً للخسائر البشرية والماديّة التي تلحق به، وتلحق بالشعب اللبناني، لكنّه مُستعدٌّ لتحمُّلها وتحمُّل الجراح وعدم الانكسار. أمّا في الصعيد العام، فالجمهور اللبناني مُنقسم عمودياً، هناك بيئةُ المقاومة التي تدفع الثمن منذ عشرة أشهر من دون أن تشتكي، ومُؤيّدو الحزب ومحور المقاومة، الذين يرون في الحرب المُحتمَلة معركةً لا مفرَّ منها، لأنّ هزيمة «حماس» في غزّة مقدمةٌ لهزيمةِ حزب الله في لبنان، وللمحور كلّه الذي تقوده إيران. في مُقابل هؤلاء، هناك الأحزاب السياسية اللبنانية المُعارضة لحزب الله، التي تعتبر أنّه يُغامر بمصير البلد كلّه، ويُعرّضه لخطر التفكّك والدمار. وهناك أيضاً الأغلبية من الشعب اللبناني المغلوب على أمره، التي تتخوّف من الحرب عموماً، ومن ويلاتها، ولا تجرؤ على معارضتها علناً، لأنّه لا صوت، بحسب المقولة السائدة في لبنان؛ يعلو فوق صوت المعركة، ولأنّ أيّ صوت يعترض على المجازفة بإدخال لبنان في حرب طاحنة أخرى، في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها اللبنانيون، سيُصنّف فوراً عميلاً أو خائناً أو انهزامياً. بالإضافة إلى قناعةٍ لدى اللبنانيين بأنّ إسرائيل في جميع الحالات لن تسكت عن الوجود العسكري لحزب الله قرب الحدود، وسيأتي دور المعركة في لبنان بعد انتهاء المعركة مع «حماس». إزاء هذا الواقع، تبدو الرسالة التي وجّهها وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، إلى اللبنانيين باللغة العربية مضحكةً مبكيةً، ومنقطعةً عن الواقع الذي يعيشه اللبنانيون الآن. فكيف يمكن أن يُصدّق أيُّ لبناني، بعد ما رآه في حرب غزّة، وفي الجنوب، وفي الضاحية، أنّ «إسرائيل دولة تريد الهدوء والاستقرار في حدودها الشمالية»؟ وكيف يمكن لأحدٍ أن يُصدّق غالانت، الذي طالب نفسه في بداية الحرب بتوجيه ضربة استباقية ضدّ حزب الله في لبنان، وفي ضوء مطالبةِ وزراء ومسؤولين سياسيين إسرائيليين أخيراً بعدم انتظار ردّ حزب الله، وتوجيه ضربة استباقية إليه؟

أما في المستوى الرسمي اللبناني، فإنّ أداءَ حكومةِ تصريف الأعمال، سواء في صعيد الاتصالات الخارجية أو في صعيد إعداد الداخل اللبناني لمواجهة احتمال نشوب حربٍ، هو أداءٌ باهتٌ وضعيفٌ ولا يرقى إلى مستوى خطورة الحدث. في لبنان الجميع ينتظر خطابات الأمين العام لحزب الله كي يفهم ما يحدث، بينما لم يخرج مسؤولٌ لبنانيٌّ واحدٌ يخاطب اللبنانيين، ويطمئنهم، ويبدّد هواجسهم. وكالعادة، يبقى المواطنون اللبنانيون وحدهم في مواجهة الخطر المُحدِق بهم.

(كاتبة لبنانية)

حرب غامضة في سورية لمصلحة مَنْ؟

عبد الجبار عكيدي

هل هي مُجرّد المصادفة التي تجعل حلول شهر أغسطس/ آب موعداً قائماً على السخونة المُركّبة في دير الزور السورية؟ إذ شهدت منطقة الجزيرة السورية في نهايات هذا الشهر من العام الماضي مواجهات عسكرية دامية بين قوات العشائر العسكرية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في أعقاب اعتقال «الإدارة الذاتية» رئيسَ مجلس دير الزور العسكري أحمد الخبيل (أبو خولة)، ثم أفصح امتداد المعارك واشتدادها حينذاك عن أنّ دوافع المواجهات العسكرية أكثر عمقاً وتراكماً من مسألة اعتقال مسؤول عسكري محسوب على العشائر العربية، بل سرعان ما حضرت جملةٌ من المظالم التي لم تعد تحتمل الكتمان، ثم أخذت المواجهات العسكرية طابعاً من التحدّي بين من يدّعون أنّهم أصحاب الأرض، والسلطة التي تعدّ ذاتها صاحبةَ المشروعيةِ في ضبط الأمن والإشراف على إدارة المنطقة، مُستندةً في ذلك إلى ما تحوزه من قوّةٍ عسكرية وفّرتها لها الجهة الراعية والداعمة (الولايات المتّحدة) وكاد القتال أن يتّخذ طابعاً عرقياً، إضافة إلى كونه دفاعاً عن الحقوق والمطالب، لولا انعطاف قيادة الحراك العشائري المتمثّلة بإبراهيم الهفل، الذي تصدّر زعامةَ ذاك الحراك، وهو أحد مشايخ قبيلة العكيدات، كبرى القبائل في المنطقة، باتجاه نظام الأسد، الأمر الذي أضعف الحراك العشائري، وأفقده كثيراً من التعاطف، وربّما أحاطه بشكوكٍ كثيرة ذهبت

> حاولت إيران استغلال مظلومية أبناء العشائر وانتفاضتهم في وجه «قسد» لتحويل المنطقة ساحة لزج بعضهم في معارك تخدم أجنداتها التوسّعية

إلى اتّهام نظام الأسد وإيران بالوقوف خلف تلك المواجهات.

في السابع من شهر أغسطس/ آب الجاري، وبعد مرور عام على المواجهات الأولى، يتجدّد القتال في دير الزور بين أطراف المواجهة ذاتهم، إذ باغتت ما تسمّى «قوات العشائر» قوات «قسد» في بلدة ذيبان، وهي مسقط رأس الهفل وبيت المشيخة لقبيلة العكيدات، واستولت على حواجز ومُعسّكرات عديدة، وامتدّت المعاركُ إلى بلداتٍ أخرى، أبرزها البوليل في الضفّة الغربية لنهر الفرات، ما دفع «قسد» إلى الردّ العنيف. ولاستدراك الموقف، قصفت قوات النظام بعض البلدات (جديدة وبكارة والبوليل) مخلّفةً مجزرةً بين السكّان المدنيين راح ضحيتها نحو 12 مدنياً، فضلاً عن الإصابات. ومن جديد أيضاً، يكشف مسرح المعارك هُويّاتٍ جديدةً للأطراف المشاركة في القتال، ولعلّ أبرزَ تلك الهُويّات قائد فصيل أسود العكيدات، المدعو هاشم مسعود السطّام، المعروف بقربه من مليشيات إيران، التي تحظى بنفوذٍ وبحضورٍ قوي في مدينتي البوكمال والميادين، الأمرُ الذي يُخرج المواجهات من صعيد النضال من أجل الحقوق التي تغتصبها سلطات «قسد»، إلى صعيد الحرب بالوكالة، ولأسباب ربّما ليست ذات صلة بواقع وحياة أهالي دير الزور.

لا أحدَ يستطيع أن يتجاهل جملة الحقوق والمطالب التي ينادي بها السكّان المحلّيون، كما لا أحدَ بمقدوره تجاهل الواقع المعيشي المأساوي الذي تتداخل فيه عوامل الفساد الإداري بالنزوع السلطوي نحو الإقصاء والاستفراد بالقرار، وتهميش أصحاب الأرض، والتعاطي مع معاناة المواطنين بمزيد من التجاهل تارةً، والتسويف والالتفاف تارةً أخرى، إذ ما تزال جميع تلك العوامل والأسباب قائمةً، وهي وحدها كافيةٌ لأن تكون مُبرّراً لثورة مستمرّة في وجه سلطة الأمر الواقع، ولكنّ سيرورة المعارك، وظهور فاعلين آخرين تدعمهم إيران وقوات النظام، يفتحان آفاقاً أخرى للتقييم والتأويل، بل ويدفعان بجملة المطالب المشروعة لأهالي دير الزور، بمن فيهم العشائر، إلى الخلف، ويرسمان شعاراً جديداً للمواجهة يمكن أن يكون امتداداً لصراع المليشيات الإيرانية مع القوات الأميركية الموجودة في تلك المنطقة، خاصّة أنّ قوات العشائر بدأت آخر هجوم لها منطلقةً من الميادين والبوكمال، معقل مليشيات إيران، وبهذا بات يقرأ كثيرون ما يجري في دير الزور على أنّه استثمار إيراني لحراك العشائر العسكري بغيةَ توظيفه في استهداف المصالح الأميركية، كما يمكن قراءته أيضاً على أنه نزوع لإيران ونظام الأسد معاً نحو الرغبة في التمدد باتجاه الضفة الشرقية لنهر الفرات والعمل على ضرب قوات «قسد» والتحالف من الداخل.

لقد حاولت إيران استغلال مظلومية أبناء العشائر وانتفاضتهم بوجه قوات سوريا الديمقراطية، لتحويل هذه المنطقة، التي هي جزء من ميادين الصراع بين إيران وأميركا، ساحةً لتصفية الحسابات والزجّ ببعض المحسوبين عليها من أبناء تلك العشائر في معارك خدمةً لأجنداتها التوسعية في المنطقة، إذ أرادت طهران من خلال هذا التصعيد توجيه ثلاث رسائل لواشنطن هي: إن كانت أميركا تعوّل على حليفتها الوحيدة في المنطقة (قسد) في حماية مصالحها ومناطق نفوذها، فإنّ إيران مخترقةٌ لهذا التنظيم من خلال قياداته القنديليين، وقادرة من خلال وكلائها المحلّيين ومليشياتها على تهديد التواجد الأميركي، واجتياح منطقة شرق الفرات وطرد «قسد» منها.

أما الرسالة الثانية لواشنطن: إن كان تعويلكم واعتمادكم على عشائر المنطقة، فإنّ إيران قادرةٌ أيضاً على تحريك المتواجدين منهم في مناطق سيطرتها غرب الفرات ضدّ الوجود الأميركي بذريعة طرد «قسد»، واللعب على الرابط القبلي والعشائري، إلا أنّ هذا الرهان فشل نتيجة وعي أبناء العشائر الذين أدركوا أبعاد اللعبة الإيرانية وأجندتها الخاصة، ومحاولة إشعال الفتنة بين أبناء القبائل، بل وحتّى أبناء القبيلة الواحدة.

يتمثل الرهان الإيراني الثالث بالعزف على وتر العواطف الدينية، بأنّنا جميعاً مسلمون سنّة وشيعة، وعلينا أن نتجاوز ما حصل بيننا من احتراب طائفي من أجل التصدّي للهيمنة الأميركية الغربية الصهيونية على المنطقة، وإشعال الحرائق فيها (بعيداً عن إيران)، وتأليب المسلمين كلّهم في العالم لضرب المصالح الأميركية، إلا أنّه ليس من السهولة نسيان ما فعلته إيران في سورية ولبنان واليمن والعراق، ولا أن تسامح شعوب المنطقة بهذه البساطة وتمحو سجلّ نظام الملالي الإجرامي الطائفي.

من ما سبق، يمكننا التساؤل بصوت عالٍ، هل باتت معاناة المواطنين في دير الزور ومجمل مطالبهم وحقوقهم المغتصبة ورقةً بيد إيران تناكف بها واشنطن؟ ثمّ، ألا يوجب هذا التوجّه الإيراني على واشنطن أن تعمل بحزم على تحييد مليشيات إيران، ومقاومة نفوذها، بقوة وحزم في تلك المناطق بدلاً من تلك المناكفات، التي تجري على حساب أمن وحقوق وسلامة المواطنين المدنيين؟

(ضابط سابق في الجيش السوري)

غزّة لا يرهبها الموت ولا يَثنيها

فايز أبو شمالة

يتعمّد العدوّ الإسرائيلي قتل المدنيين في قطاع غزّة، بحُجّة إيوائهم رجال المقاومة، أو بحُجّة احتماء رجال المقاومة بالمدنيين، لذلك يتعمّد قصف المدنيين أينما حلّوا، وكيفما ارتحلوا، سواء في الخيام، أو في مراكز الإيواء، حيث تتقاسم العائلات الغرفَ في المدارس، ليكون نصيبُ كلّ عائلةٍ غرفةً، ويكون الحمّامُ العامُّ مُشتركاً لكلّ النازحين، لتصير شبابيك المدارس حبلَ غسيلٍ لملابس النازحين. في مراكز الإيواء هذه، ووسطَ الزحام هذا، لا يستطيع رجلٌ غريبٌ عن عائلات النازحين دخول المكان، أو الإقامة فيه، لأنّ وجوده سيكون لافتاً، وهذا ما يعرفه رجال المقاومة، وهم ينأون بأنفسهم عن تجمّعات السكّان، وعن الظهور العلني، الذي سيُعرّضُهم لقصف الطائرات، بل يحرص رجال المقاومة على الانقطاع عن عائلاتهم وأقاربهم كلّياً كي لا يُعرّضُوا أنفسهم للكشف، وكي لا يُعرّضُوا ذويهم للقصف. إضافة إلى استهداف المدنيين في مراكز الإيواء، والتي بلغت 172 استهدافاً حتّى كتابة هذه السطور، يتعمّد العدوّ الإسرائيلي الضغط على المدنيين الفلسطينيين من خلال تهجيرهم من بيوتهم، ولا يُهجّر أهل غزّة بالرجاء

> الانتقام مُكوِّن رئيس في مسار جيش الاحتلال الذي تَعوَّد أن ينقل معاركه الخاطفةَ إلى أرض «العدوّ»

والمخاطبات والرسائل السلمية، يُهجّر الناس من خلال أحزمةٍ ناريةٍ، وصواريخَ تُلقى فوق رؤوسهم، وكأنّ القيامة قد قامت، فيضطر من ظلّ في قيد الحياة أن يطلب النجاةَ لنفسه، ولأقرب الناس إليه من الضعفاء، تاركاً متاعَه وأغراضَه وجرحاه أحياناً للمجهول.

ويدرك أهل غزّة أنّ الضغط عليهم وترويعهم وقصفهم بهذا الشكل المميت لا يستهدفهم وحدهم، وإنّما يستهدف الضغط على قيادة المقاومة، كي تخنع لشروط العدوّ إلى طاولة المفاوضات، لتكون لغةُ الغالبية العظمى من الناس في غزّة تقول: دفعنا أثماناً باهظة، ولم يبقَ لعدوّنا وسيلةٌ لابتزازنا وذبحنا أكثر ممّا فعل، لذلك نحن لسنا مستعدّين لتقبّل خبر التسليم بشروط العدوّ لوقف العدوان.

لا يعني خروج المدنيين من بيوتهم تحت قصف الصواريخ المميت الفرار من المعركة، فالمقاومون الفلسطينيون الذين يراقبون نزوح أهاليهم من بيوتهم يتفهّمون الأمر، ويتحصّنون خلفَ ما ظلّ من بيوت ذويهم المُهدّمة، ويحتفظون بمواقعهم المُتقدّمة، ليواجهوا عدوَّهم بما توفّر من سلاح، وبما ملكت أيديهم من قدرات تصنيعيّةٍ للقذائف، وبما مكّنتهم التجربة من تدبير الكمائن لجيش العدوّ. عدم هروب المقاومين من أرض المعركة رغم جهنّم الصهاينة التي تُصَبُّ على رؤوسهم هو الوجع الأول للجيش الإسرائيلي؛ الذي تعوّد ألا يقاتل في الميدان وجهاً لوجه، وتربّى على الاقتحام بدباباته، يقتل ويدمّر ويأسر من دون خوف، ليصطدم الجنديُّ الإسرائيلي في أرض غزّة برجالٍ قُدُّوا من صخر، يقتحمون سياج الموت، يُقاتلون بكفاءةٍ عاليةٍ، وبجرأةٍ وشجاعة أدخلتا الرعب في قلوب الجنود الصهاينة. لذلك ترى جنود الجيش الإسرائيلي لا يتوقّفون عن إطلاق النار في كلّ اتجاه، وفي طول الوقت، وقد صَوَّر لهم الرعبُ أنّ الفلسطيني سيخرج عليهم من حيث لا يحتسبون، فالجندي الإسرائيلي الذي فقد الكفاءةَ القتاليةَ، لا قدرةَ له على الصبر والصمود في مثل مواجهةٍ كهذه، وهو الذي تدرّب على القتال من داخل الدبّابة أو العربة المُجنزَرة، أو من داخل مقصورة الطائرة، فإذا به يصطدم وجهاً لوجه مع رجالٍ لا يهابون الموت، رجالٍ يُؤثرون المواجهة من مسافة صفر، وهذا الذي فاجأ جيش العدوّ، وجعله يلعن الحرب، ولا يُفكّر إلا في النجاة من جحيم غزّة. أما الوجع الثاني، الذي هزّ معنويات الجيش الإسرائيلي في أرض غزّة، فيتمثّل بروح المبادرة التي يتحلّى بها رجال المقاومة، وهم يجهّزون الكمائن، ويختارون اللحظة المناسبة للهجوم المفاجئ، وهذا الذي أرهق الجيش الإسرائيلي في غزّة، وجعله يتوقّع خروجَ رجالِ المقاومةِ عليه في كلّ لحظةٍ، ومن خلف كلّ زاويةٍ، ومن تحت شقوق الأرض. إنّ هذا الشكل من القتال الجريء، وهذه المواجهة السريعة والخاطفة، التي يبادر إليها رجال المقاومة، شكّلت ضربةً صادمةً لاستراتيجيةِ جيش تعوَّد أن يحتلّ الأرض من دون أن يدفع الأثمان، وتعوَّد أن يغفو في مواقعه التي احتلّها آمناً مطمئناً، من دون أن يمسّه الضرُّ، حتّى خرجت عليه غزّة بمقاومتها، وهي تنتقل بالصراع العسكري مع العدوّ الإسرائيلي من الدفاع إلى الهجوم، ومن المراقبة إلى المُباغتة، فالعدو الإسرائيلي لن يمحو من الذاكرةِ تلك اللحظاتِ المفاجئةَ والمرعبةَ من انهيار الجدار الإلكتروني، وانهيار الدفاعات الإسرائيلية، وانهيار المعنويات، لحظةَ اكتشافه رجال غزّة وهم يسيطرون على مقارّ جيشه القيادية، بعد ساعة من بدء معركة طوفان الأقصى.

يجيء قصف المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزّة ضمن استراتيجية الانتقام الصهيوني، والانتقام مُكوِّن رئيس في مسار جيش تعوَّد أن ينقل معاركه الخاطفةَ إلى أرض «العدوّ»، وتعوَّد أن يُحقّق الانتصار من خلال ترويع المدنيين، وبثّ الرعب واليأس في نفوسهم، وخنق سبل الاستقرار في حياتهم، وهذا ما عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيقه حتّى يومنا هذا، وهذا هو الوجع الثالث للعدوّ. وقد أدرك أنّ مُعظمَ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة مع مواصلة المقاومة، وأنّ حديث الناس في الطرقات، وفي مراكز الإيواء، ومن داخل الخيمة يقول سنحتمل العذاب، سنصمد مهما كانت التضحيات، نحن ظهرُ لأولادنا الذين يقاتلون عدوَّنا، وإنّنا شعبٌ، لو جهنَّمُ صُبَّت على رأسه، سيظلّ واقفاً.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads